الازمة السياسية في البرتغال

قوى اليسار تبحث عن ائتلاف حاكم جديد

جرت العادة دائما ان تطلب احزاب المعارضة حجب الثقة عن الحكومة القائمة ، ولم يخرج رئيس وزراء البرتغال فرانشسكو بنيتو بالسياو على هذه القاعدة . ففي الاسبوعين الماضيين قدم استقالته من منصبه واضعا البلاد في دوامة سياسية لايمكن التنبؤ بطريقة الخروج منها لفترة زمنية ليست قصيرة ، قد تفرض في نهاية المطاف حل البرلمان واجراء انتخابات تشريعية مبكرة .

فلقد تعرض بالسياو في الشهور الثلاثة الماضية ، وفي الشهر الماضي على وجه الخصوص لحملة ضارية ومكثفة من جانب احزاب المعارضة ، والى حد كبير من جانب اعضاء الحزب الديمقراطي الاشتراكي الاقوى داخل الائتلاف اليميني الحاكم ، جراء الهزيمة التي لحقت به في الانتخابات البلدية التي جرت يوم ١٢ كانون اول «ديسمبر» الماضي . فقد تراجع الائتلاف الذي يضم بين جناحيه الاشتراكيين الديمقراطيين والحزب المسيحي الديمقراطي بزعامة نائب رئيس الوزراء دييغو فرتياس دو امارال من ٤٧ في المئة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٧٩ الى ٤٢ في المئة ، في الانتخابات الاخيرة ، في الوقت الذي ارتفع فيه رصيد الحزب الاشتراكي المعارض بزعامة ماريو سواريش من ٢٧ر٥ في المئة الى ٣٢ في المئة ، واستقر الحزب الشيوعي بزعامة الفاروكونهال على ٢٠ في المئة من اصوات الناخبين .

صحيح ان احزاب المعارضة قد استفادت من استراتيجية نجحت في توحيد قوى اليسار بشكل نسبي ، في وقت اضحت فيه قوى الائتلاف اليمين فاترة على هذا الصعيد ، بدليل تغيب العديد من الناخبين عن الادلاء باصواتهم ، لكن هذا لايعني ، باي حال ان نتائج الانتخابات الاخيرة ، ستكون عامل تبئيس لليمين الحاكم مما يسمح لقوى اليسار ان تقضم المزيد من المكاسب والانجازات ، بالعكس فثمة مؤشرات تؤكد ان ما اسفرت عنه نتائج الانتخابات ، من شانها ان يؤدي الى اعادة تقييم استراتيجيات احزاب الائتلاف اليميني، وفي هذا المعنى صرح زعيم الحزب المسيحي الديمقراطي دو امرال انه اذا حصل الائتلاف الحاكم على نسبة تتراوح بين ٤٠ر٤٣ في المئة ، فان حزبه سيعتبر ان التحالف مني بهزيمة انتخابية ، واقترح البحث داخل الائتلاف ما اذا كانت الشروط غير متوفرة للوفاء بالوعود والبرنامج الانتخابي . ان التفوق النسبي الذي سجلته قوى اليسار وتراجع احزاب الائتلاف اليميني في الدورة الاولى ، يعود بصورة اساسية الى عوامل جمة ، ياتي في مقدمتها ، الشرخ الكبير الذي طرأ على صعيد التحالفات السياسية التي كانت قائمة حتى الامس القريب من احزاب الائتلاف الحاكم ذاتها ، مما ادى الى خوض المعركة الانتخابية في لوائح منفصلة ، فتبعثرت اصوات الناخبين في دوائر عدة ، الامر الذي ساهم في اضعاف الحليف الاقوى في الائتلاف الحاكم : الحزب الديمقراطي الاشتراكي وزعيمه رئيس الوزراء بالسياو ، رغم ان الحزب المسيحي الديمقراطي اكتفى هذه اللحظة ، بان يبقى الشريك الاصغر في الحكومة الا انه يطمح الى ان يكون له صوت حاسم في عملية صنع القرار السياسي في البلاد .

الى جانب تعقيدات الخارطة السياسية التي طرحتها نتائج الانتخابات الاخيرة ، هناك الازمة الاقتصادية التي تفاقمت سوءاً خلال الاعوام الاخيرة ، ذلك ان اكثر الارقام تفاؤلا تشير بوضوح الى ان معدلات البطالة ارتفعت الى ١٣٪ في المئة بين صفوف العمال القادرين على العمل ، وازداد العجز في الميزان التجاري نتيجة لاتساع الفجوة بين حجم الواردات البالغة ٦٠٨٦ مليون دولار في الماضي الى حجم الصادرات البالغة ٣٤٦٨ مليون دولارا ، اي انها اقل من النصف بقليل ، كذلك الحال فقد ارتفعت نسبة التضخم من ٣ في المئة عام ١٩٧٠ الى ١٦ر١ في المئة عام ١٩٧٩ لتصل الى حدود ٢٠ في المئة خلال الفترة الحالية . ناهيك عن انخفاض نسبة النمو السنوي في القطاع الصناعي ، ففي حين كان معدل النمو السنوي عام ١٩٧٠ يصل الى حدود ٨ر٨ في المئة انخفض الى ٤ر٦ في المئة في مطلع العام الماضي ، واذا استخدمنا معيار معدلات استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي ، فنلمس انخفاضا بين اعوام ١٩٧٦ — ١٩٨١ من ٧ر٤ في المئة الى ٦ في المئة . اما القطاع الزراعي ، فهو الاكثر تضررا من باقي القطاعات الانتاجية في البلاد ، فقد انخفضت نسبة النمو السنوي من ٣ر١ في المئة عام ١٩٧٠ لتصل الى حدود انتاجية سلبية خلال العامين الماضيين كنتيجة منطقية للسياسة الاقتصادية الخاطئة المتبعة في الريف راهنا في حل المسالة الزراعية في العامة . اضف الى ذلك كله ان الديون الخارجية ارتفعت من ٤٧١ مليون دولار عام ١٩٧٠ الى ٣٧٠٨ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، لتقفز الى حدود ١٢ مليار دولار خلال العام الماضي ، بحيث اصبحت نسبتها من الناتج الاجمالي القومي اكثر من ٢٥ في المئة ، الامر الذي جعل البرتغال اكثر بلدان اوروبا الجنوبية تبعية للمؤسسات المالية الدولية وللبلدان الراسمالية الاخرى .

لذلك فليس من المستغرب قيام (١٩) تظاهرة عمالية في مختلف انحاء البرتغال تدعو الى حل البرلمان وتطالب باجراء انتخابات تشريعية عامة ، وان تتداعى جميع الاحزاب السياسية الممثلة في البرلمان للتشاور على ايجاد صيغ فعالة ، من شانها انهاء حالة الفوضى السياسية والازمات الاقتصادية التي تعيشها البلاد ، بعد فشل (١٥) حكومة متعاقبة ، منذ حركة ٢٥ نيسان (ابريل) المسلحة التي اطاحت بالديكتاتورية السالازارية عام ١٩٧٤ ، على ايجاد السبل الكفيلة في انتشال البلاد من الازمات المتتالية التي تمر بها .

الا انه اذا لم تستطع احزاب الائتلاف اليميني ، تعزيز مواقعها في الانتخابات المقبلة ، فان اي حكومة جديدة مقبلة لابد لها ان تتمسك بالخيار الراديكالي ، وان تتجاوز العديد من العقبات اذا ما اختطت طريق التغيير في العمق ، ابرزها على الصعيد الداخلي ، مشاريع القوانين التي قدمتها الحكومة السابقة الى البرلمان بغية اقرارها ، من بينها تشريعات لموازنة تقشفية ، وبنود الخطة الاقتصادية للبلاد ، وخطط تقضي باطلاق يد الدولة عن المصرف والبنوك المؤممة . وجميعها اجراءات تصب منافعها الاقتصادية في فم البرجوازية الكبيرة وكبار ملاك الارض . اما على صعيد السياسة الخارجية فهناك مسالة التفاوض مع الولايات المتحدة على استئجار قاعدة «لامبيس» الجوية في جزر سيزورس الواقعة في وسط المحيط الاطلسي ، ومسالة استكمال المفاوضات بشان انضمام البرتغال الى السوق الاوروبية المشتركة .

لقد طرح الحزب الشيوعي الخطوط السياسية العريضة لبرنامج الحكومة الديمقراطية ، المقبلة ، اكد فيه على ضمان حقوق المواطنين وحرياتهم ، وتطوير وحماية مختلف البنى الاقتصادية القائمة «القطاع المؤمم ، مزارع المنتجين الجماعية والتعاونيات في مناطق الاصلاح الزراعي» ، وانتهاج سياسة اقتصادية ومالية هادفة الى تطوير البلاد ، وحماية وتحسين مستوى معيشة الطبقات الشعبية الكادحة وفي طليعتها الطبقة العاملة ، واصلاح نظام التعليم ، وانتهاج سياسة ثقافية تلبي مصالح الشعب ، واعادة النظر في القوانين والقرارات الحكومية غير الدستورية .

في اي حال ، ان الحزب الاشتراكي المعارض الذي تتجه اليه انظار المراقبين كاحد الاحتمالات الراجحة ، يسعى الان الى استقطاب التيارات الاخرى ، بغية ايجاد ائتلاف حاكم جديد بقيادته ، الا ان مخاوف الشيوعيين تتمثل في ان يمضي هذا الحزب الى اعادة النظر في السياسات الاصلاحية بتاثير الصراعات المستمرة بين القوى السياسية في البلاد .

١٢ مليون عاطل عن العمل في امريكا

كشفت جريدة واشنطن بوست الامريكية ، ان هناك ١٢ مليون امريكي عاطل عن العمل ، وان ٥ ملايين عامل من هؤلاء العاطلين عن العمل يتقاضون بطاقات منح البطالة ، اما الباقون فانهم اصبحوا في عداد العاطلين الدائمين الذين وصلوا الى ماتسمي مرحلة الحضيض ..

٩ر١ في المائة من قوة العمل في المانيا الاتحادية معطلة

ذكرت مصادر مكتب العمل الفيدرالي في المانيا الاتحادية ، ان عدد العاطلين عن العمل في المانيا الاتحادية بلغ خلال شهر كانون الاول الماضي ٣ر٣ مليون شخص اي بنسبة ٩ر١ في المائة من مجموع قوة العمل في المانيا الاتحادية وتعتبر هذه النسبة اعلى نسبة وصلتها معدل البطالة في المانيا الاتحادية منذ عام ١٩٥٥ .

فواتير

عودة شبح الرعب النووي من جديد

رغم انتشار السحب السوداء فوق اقتصاد هزيل ومصاب باسوا ركود اقتصادي عرفته الولايات المتحدة خلال اكثر من اربعة عقود مضت الا ان ادارة الرئيس الاميركي ريغان لاتزال تسعى الى زيادة الانفاق على الاغراض العسكرية ، تحت حجة «استعادة القوة الاميركية» . ولخدمة هذا الهدف اقرت الادارة الاميركية برنامج موازنة اعادة التسليح الجديدة لتحديث قواتها النووية الاستراتيجية ، بلغت رقما فلكيا يربو على ١ر٥ تريليون دولار تعتزم انفاقه خلال الاعوام الخمسة المقبلة .

ان البرنامج الطويل الامد لاستكمال تسليح البلدان الاعضاء في حلف شمال الاطلسي ، والشروع في انتاج القنبلة النترونية ونشر الصواريخ الاستراتيجية عابرة القارات ، وانتاج القاذفة الاستراتيجية من طراز « ب — ١» كلها مراحل مترابطة الحلقات ترمي الى تكييف آلة الحرب العسكرية ، في سبيل خدمة الاهداف الامبريالية العدوانية ولاريب ، فان برنامج زيادة الانفاق العسكرية الذي سيبتلع حتى عام ١٩٨٦ اكثر من ٧٥ في المئة من الموازنة العامة ، من شانه ان يفاقم الازمة المتعاظمة في العمق في الاقتصاد الاميركي ، ويلقي المزيد من الاعباء على كاهل دافعي الضرائب ، ويقلل الى اقصى حد من المساعدات الفيدرالية المخصصة للبرامج الاجتماعية . فمنذ بداية عام ١٩٨١ هبط الانتاج الصناعي الى مايزيد قليلا عن ١٠ في المئة ، الامر الذي ساهم في افلاس ٧٠ الف شركة اواخر العام الماضي . كما بلغ العجز في الموازنة حدودا قياسية ، او تجاوز ال ١٠٤ مليارات دولار . وفاق عدد العاطلين عن العمل ال ١١ مليون شخص . اضافة الى هذه وتلك من النتائج السلبية للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الادارة الاميركية ، فقد طالب ريغان بفرض ضرائب جديدة للسنوات الخمس القادمة بقيمة ٩٤ مليار دولار ، وهي اضخم ضرائب في تاريخ الحكومة الاتحادية الاميركية .

ان استمرار العجز في الموازنة ، وانخفاض معدلات النمو واستفحال مشكلة البطالة ، ليست الا فواتير تدفعها الادارة الاميركية ثمنا لعودة شبح الرعب النووي ، وتسخين الحرب الباردة على الصعيد العالمي .